جامعة القاهرة
معهد البحوث والدراسات الأفريقية

مجلة الدراسات الأفريقية

* رحلة حج منسا موسى ... قراءة جديدة في ضوء تأويلات الشكري
* الدوافع السياسية للحرب في مجتمع السودان الغربي
* بعض المناظر الصخرية ذات المدلول الديني في تاسيلي ناجر خلال مرحلة الرعي (٤٠٠٠ ق.م – ٢٠٠٠ق.م)
* شواهد المقبرة الملكية في زنجبار مصدرًا لتاريخ أسرة البوسعيد (١٨٤٣- ١٩٧٠)
* الحرب والذهنية في مجتمع السودان الغربي إبان القرنين ٩ - ١٠هـ / ١٥- ١٦م
* النزاع الفرنسي البريطاني حول إقليم وايما وتعيين حدود غينيا وسيراليون (١٨٩٣ – ١٩٠٣)
* تصوير الشعر الأمهري لموجات الجفاف والمجاعة في إثيوبيا
* عبارة السبب في اللغة السواحيلية «في ضوء منهج تحليل المكونات المباشرة»
* الهجرة الدولية الأفريقية
* أثر التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في إقليم الساحل الأفريقي
* جرائم المخدرات في محافظة مطروح «دراسة جغرافية»
* مضيق باب المندب دراسة في الجغرافيا السياسية والجيوستراتيجية
* أهمية التمثيل الدبلوماسي في إدارة العلاقات الدولية (دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي والقانون الدولي العام)
* دور المجتمع المدني الأفريقي في الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء
* دور قطاع النفط في تحقيق التنمية الاقتصادية
* مجتمع الفانتي والضوابط الاجتماعية في غانا «دراسة في الانثروبولوجيا الاجتماعية»
* واقع السياسات التعليمية في ماليزيا ومدى استفادة الجزائر من هذه التجربة

العـدد ٣٦
٢٠١٤

مركز جامعة القاهرة للطباعة والنشر

مجتمع الفانتى والضوابط الاجتماعية فى غانا
دراسة فى الانثروبولوجيا الاجتماعية

د/ علياء الحسين محمد كامل(*)

أولاً: أهمية موضوع البحث:

أن دراسة الضبط الاجتماعي لمجتمع الفانتى هي محاولة لفهم الطرق الأساسية التى عن طريقها يتوصل فرد الفانتى الى التناسق فى السلوك الاجتماعي، وتبدو أهمية هذا التناسق فى المجتمعات التى تتطور وتنمو وتتغير باستمرار فنجد أن "ايفانز بريتشارد" عند دراسة مجتمع النوير اتجه إلى إبراز العنصر الاقليمى كعنصر مميز فى البناء الاجتماعي والسياسي، كما أستبعد العلاقات الفردية الموقوتة من البناء وأهتم بالعلاقات ذات الطابع الدائم ولكن "فورتس" يرى أن هذا التمايز مشكوك فى صحته لأن عامل الزمن فى البناء الاجتماعي واحد من حيث الشكل فى حدوثه أو اتجاهه، ونجد "راد كليف براون" يدخل العلاقات التى تقوم بين شخص وأخر ضمن مكونات البناء، كما أن التمايز بين الأفراد والطبقات على أساس دورهم الاجتماعي ويميز بين الصور البنائية التى لا تتغير إلا قليلاً وبين البناء الاجتماعي الفعلي الذي يتغير باستمرار عن طريق المواليد والوفيات، والعلاقات المتغيرة بين أعضاء المجتمع الواحد وكذلك يستخدم البناء الاجتماعي على انه الجماعات الاجتماعية الدائمة التى تحتفظ باستمرارها وهويتها كجماعات بالرغم من التغيرات فى العضوية، وينطبق رأى راد كليف براون على مجتمع الفانتى، فمثلاً نجد لدى الفانتى رغم وجود نظام طبقات العمر ورغم الاستعمار وحركات التحرر إلا أن حقوق المواطنة والأهلية للترشيح للمناصب والزعامة ترتبط ارتباط مباشر بخط

(*) مدرس بمعهد البحوث والدراسات الافريقية - جامعة القاهرة.

الانتساب المزدوج دون أي انقطاع فيه من أصل الانتساب للبدنة الحاكمة وكانت للعلاقات القرابية للانتساب لخط الأم تأثير كبير فى تحديد المراكز الاجتماعية التى يتحدد معها الأدوار للطبقات والسلطة والنفوذ فى مجالس البلاط والحكم، الأمر الذي يتحدد معه دفع الجزية وقرارات الحرب وبعض تجاوزات فى الأحكام القانونية، فمن خلال العلاقات القرابية يستطيع الفرد تحديد نسبه وطبقته ويصبح من حقه أن يحصل على مناصب معينة، لان النسق القرابى عند الفانتى يعتبر عنصر هام فى الحصول على مناصب سياسية ذات امتيازات خاصة.

وكان لوجود حركات التحرر والتنمية ودخول التعليم ومؤسساته أثراً واضحاً فى توجيه الأفراد الطموحين أن يشقوا طريقهم إلى السلطة والشهرة عن طريق التعليم أو الثروة وأن يتفوقوا على غيرهم وربما حتى على الأفراد الذين ينحدرون من أصل ملكي، ويكون للرجل المتعلم الأولوية فى تولى منصب الزعامة قبل أولئك الذين يتفوقون عليه فى شرف النسب ويحظى ترشيحه بتأييد العوام الذين يملكون أغلبية الأصوات ويستطيعون بالتالي الترجيح لصالح المرشح الذي يميلون إليه أما الزعيم الذي يفتقد المؤهلات العلمية والمادية فيضطر إلى زيادة الأعتماد على أشخاص تتوافر فيهم المؤهلات ويؤثر هذا الاعتماد بدوره فى نفوذه السياسي. وهذه القواعد الخاصة بالسيطرة لا تلبث أن تكتسب صفة الديمومة والاستقرار والثبات ما دامت قد أصبحت لازمة للبنيان الاجتماعي ثم لا تلبث أن تتبلور ويتعارف عليها أفراد الجماعة وزمرها وفئاتها، فتشكل عاداتها الاجتماعية، وأدأب سلوكها العامة وتقاليدها الطبقية والمهنية، وعرفها ومعتقداتها الشعبية وتصبح محور للمقومات الأساسية للمنظمات الاجتماعية التى يتألف منها هيكل البناء الاجتماعي، ومن ثم فهى تمثل قوة إلزامية عامة وشاملة ذات طبيعة خلقية معيارية، تمارس السيطرة الفعلية على القطاعات الاجتماعية.

إذن... يمكن القول بأن الضبط الاجتماعي لدى الفانتى ضروري لمعالجة الفشل فى التنشئة الاجتماعية كما يلاحظ أن العمليات الرئيسية المتضمنة فى التنشئة

الاجتماعية والضبط الاجتماعي واحدة تقريباً وهي الثناء واللوم والمكافأة والعقاب على السلوك الذي يحوز الرضي أو لا يحوزه على التوالي ومعاني الإرشاد والتوجيه هذه تتضمن الكشف عن الجوانب التعليمية، وهو ما ذهب اليه كثير من العلماء مثل روس وكولى فى كونه سيطرة اجتماعية مقصودة تؤدى وظيفة للمجتمع أما بارك بيرجس ذكرا إن المشكلات الاجتماعية تتحول فى النهاية إلى مشكلات تتعلق بالضبط الاجتماعي، أما بريرلى يتجه إلى أن عمليات الضبط الاجتماعي من حيث أنها مقصودة أو غير مقصودة تكون من خلال تعلم الأفراد أو إقناعهم أو حيادهم، أما "ماكيفر وبيج" يقولان أن المقصود بالضبط الاجتماعي هو الطريقة التى يتطابق بها النظام الاجتماعي ويحفظ هيكله ثم كيفية وقوعه بصفة عامة كعامل للموازنة فى حالات التغير.

لدراسة الضبط الاجتماعي يتحتم أن نتقصى الوسائل التى يشكل بها المجتمع سلوك الفرد وينظمه، ونتعرف فى نفس الوقت على الطرق التى يتبعها هذا السلوك المعين والعام بالنسبة للأفراد جميعاً للمحافظة بدوره على النظام الاجتماعي، ثم يذكران بعد ذلك أن كل ما يعتبر كوسائل لتنظيم السلوك يكون أدوات للضبط الاجتماعي.

إن فاعلية الضبط الاجتماعي للفانتى تتوقف على أدواته المختلفة أي أنه كلما زادت هذه الأدوات نفاذاً إلى الأفراد وأصبغت بالطابع الرادع تظهر أثار الضبط الاجتماعي فى التقليل من نسب الانحراف لدى الفانتى، وكذلك الفاعلية النهائية للضبط الاجتماعي عند الفانتى تتوقف على طبيعة نمط العلاقات الاجتماعية للأفراد من ناحية، وعلى نمط التنشئة الاجتماعية من ناحية أخرى فان الأفراد عند الفانتى ينشغلوا بمن يعتدي على المعايير أو يخرج عن الطريق السليم أكثر من انشغالهم بالأشخاص العاديين. ومعنى ذلك أن الافانتين يضعوا الحدود ويرسموا الإطار الذي يحدد مدى اختلاف السلوك عند أعضائهم ولهذا يكون السلوك موافقاً عليه إذا تم فى أي ناحية من نواحي هذا الإطار، أما إذا خرج عليه فان الافانتين يحاولون

رده. فالجماعة عند الفانتى أكثر قدرة على فرض الضبط الاجتماعي على سلوك أعضائها، ويمكن وصف الضبط الاجتماعي عند الفانتى بأنه تنظيماً للسلوك قائم على القيم والمعايير المقبولة باستخدام القوة وقد يكون الجزاء الأقصى هو القهر الفيزيقي أو المعنوي وقد ينفذ بدرجات متفاوتة الوضوح إلى كل أشكال الضبط الاجتماعي، كما يؤدى القهر الفيزيقي ذاته وظيفة فعالة إذا ما وجد تأييداً. وقد ألقت كثيراً من البحوث الضوء على العمليات الواقعية التى من خلالها تدعيم النظام، ونظراً لان هذه البحوث ركزت اهتمامها على المجتمعات البدائية، فأننا نجدها تؤكد تأكيداً قوياً على الجوانب المعيارية الضبط الاجتماعي، فمن خلال دراسة تأثير العلاقات القرابية على نسق الضبط الاجتماعي يُمكن توضيح شكل البناء الاجتماعي عند الفانتى.

لذلك استخدمت الباحثة المدخل البنائي الوظيفي لأنها ترتكز على تصور المجتمع كوحدة متماسكة تتمتع بدرجة عالية من الاستمرار لكنها تنقسم فى نفس الوقت إلى عدد من الوحدات الصغيرة تتفاعل وتتساند وظيفياً للمحافظة على كيان المجتمع، وليس ثمة ما يدعو إلى شرح هذا المدخل للدراسة ليس لاهتمام الباحث فقط بالمدخل البنائي الوظيفي، ولكن أيضاً لأن هذا المدخل لا تزال له السيطرة فى دراسات الانثروبولوجيا الاجتماعية.

ثانياً: مفاهيم الدراسة:

الضبط الاجتماعي : «social control»

عالج المفكرون والفلاسفة فى كتابتهم منذ القدم موضوع الضبط الاجتماعي وقد ظهر مصطلح الضبط الاجتماعي فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر فى كتابات العالم الامريكى "ادوارد روس" فى كتابه الضبط الاجتماعي[1]، وهناك تعريفات مختلفة للضبط الاجتماعي ويعد من أشهر التعريفات تعريف "ادوارد روس"، حيث عرفه بأنه:

التسلط الاجتماعي المتعمد على الفرد الذي يهدف إلى تحقيق وظيفة ما فى حياة المجتمع كما يعرف "حسن الساعاتي" الضبط الاجتماعي بأنه: استخدام القوة أو الوسائل الرمزية لفرض أو أعمال القواعد أو الأفعال المقررة ويكون الفرض بالإجبار والقهر أما الأعمال فيكون بالإيحاء والتشجيع والثناء وغير ذلك من الوسائل[٢]، وقد عرفه أيضاً عاطف غيث التعريف التالي: يُستخدم للإشارة إلى أن سلوك الفرد وأفعاله محدود بالجماعات وبالمجتمع المحلى وبالمجتمع الكبير الذي يعد عضواً فيه أما الوسائل التى تحقق امتثال الأفراد لقواعد المجتمع فهي ميكانيزمات ذات طبيعة اجتماعية[٣].

أما "ماكيفر وبيج" يذهبان إلى أن :

" الضبط الاجتماعي هو الطريقة التى يتطابق بها النظام الاجتماعي كله ويحفظ هيكله وهو يعمل كعامل للموازنة فى حالات التغير" والواقع أن الضبط الاجتماعي يتطلب فهماً عميقاً للوسائل التى يشكل بها المجتمع سلوك الفرد وينظمه، فالإنسان لديه من الميول الفطرية الأولية ما يرتبط بإشباع حاجته الفردية بغض النظر عن توافقها أو عدم توافقها مع المصلحة العامة ونظم الحياة المختلفة، وأن المصلحة الاجتماعية تتعارض مع المصلحة الفردية وتعلو عليها وبهدف الضبط الاجتماعي بأساليبه المختلفة إلى تطبيع الإنسان اجتماعياً وتنمية الميول الغيرية داخله والتى تساعده فى تحقيق التوافق مع ما تفرضه الحياة فى المجتمع من التزامات[٤].

والواقع أن هناك تعريفات أخرى فى دوائر المعارف والقواميس ولكنها لا تختلف عن هذه التعريفات ولم تأت بجديد وإنما تعريفات تكرارية وتصنف إلى:

- تعريفات تهتم بضبط البناء الاجتماعي والاقتصادي.
- تعريفات تهتم بضبط السلوك المنحرف.
- تعريفات تهتم بالسلوك الانسانى بوجه عام.
- تعريفات تهتم بضبط الإنتاج.

فالضبط الاجتماعي يمكن أن يختصر حياة الإنسان المجتمعية ويختصر عمر المجتمع الانسانى ككل، إذ يعتبر تفسيراً لكافة معطيات الحضارة الإنسانية على صعيد الفرد أو المجتمع، وتظهر بقبول الفرد بالعيش فى جماعات أو فى مجتمع تسيطر فيه سلطة معينة، والقبول بكل القيم والقواعد اللاحقة، ولقد أشار معظم المفكرين أثناء معالجتهم لموضوع الضبط الاجتماعي إلى الوسائل التى تستخدم فى عملية الضبط أو الأدوات والأساليب التى تستميل بها مجموعة ما أعضاءها، أو غيرها من المجموعات أو تجبرهم على أتباع معاييرها وأساليبها السلوكية، وقد أختلف كثير من الكتاب والمفكرين الذين حاولوا أن ينسبوا الوظائف إلى أجزاء مختلفة من النسق الاجتماعي اختلافاً بعيداً فى اختيارهم للمماثلات التى استخدموها ونجد أن كل منهم قد شرح المجتمع بطريقة مختلفة(٥).

نستنتج من خلال ما سبق أن البناء الاجتماعي هو مجموعة من الأنساق الاجتماعية والنسق الاجتماعي يتألف من مجموعة النظم التى تتعلق به وتتشابك فيما بينها وتتعامد فى شكل رتيب منظم وتشير إلى ضرورة التأكيد على تكامل الأجزاء فى كليات أو التساند الضروري بين الأجزاء.

أما عن التعريف الاجرائى للضبط الاجتماعي هو: مجموعة من العمليات الاجتماعية يقرها أفراد الأسرة والمجتمع، وتنظم العلاقات الاجتماعية ويحميها المجتمع مستخدماً وسائط ووسائل رسمية وغير رسمية متعارف عليها، وتخضع لها جميع أفراد المجتمع عم طريق الاستمالة أو الإكراه، ويقوم بترسيخها ونقلها عبر الأجيال وتهدف إلى الحفاظ على المجتمع.

أما بالنسبة لمجتمع الفانتى أن الضبط الاجتماعي يقوم أساساً على نسق العادات والتقاليد والأعراف والانتماء لوحدة العشيرة والقبيلة كما يقوم تقسيم العمل عند الفانتى على مبدأ التعاون داخل الجماعة التى ينتمي إليها الفرد وبين الجماعات القرابية على أساس الجنس والسن والنسب.

ثالثاً: وسائل الضبط الاجتماعى:

عندما تحدث "بوتومور" عن الضبط الاجتماعي أورد الوسائل الضابطة دون تصنيفها وذكر: العرف، الراى العام، الدين، الأخلاق، القانون، والتربية[٦]، كما نجد أن "ادوارد روس" ذكر أن هناك أربع عشرة وسيلة دون تصنيف محدد وهي: الرأي العام،القانون، والاعتقاد، والإيحاء الاجتماعي، والتربية، والعرف، والدين، والمثل العليا، والشعائر، والفن، والشخصية، والتثقيف، والتهكم، والقيم الاجتماعية. وتبدو بعض هذه الوسائل متشابهة ومتداخلة بعضها ببعض مثل القيم الاجتماعية والمثل العليا، أو الاعتقاد والدين، أو الإيحاء والتهكم . وهناك تصنيفات أكثر وضوحاً تُبنى على أسس معينة مثل الرسمية أو درجة التبلور أو درجة الغموض فضلاً عن التصنيفات الثنائية مثل:

- أساليب نظمية وأساليب غير نظمية.
- أساليب مادية وأساليب معنوية.
- أساليب مباشرة وأساليب غير مباشرة.
- أساليب نمطية وأساليب غير نمطية.
- أساليب رسمية وأساليب غير رسمية.

كما يمكن الجمع بين أكثر من تصنيف فالقانون وسيلة نظمية ومادية ومباشرة ونمطية ورسمية، بينما نجد الدين والعرف وسائل غير نظمية ومعنوية وغير مباشرة وغير نمطية وغير رسمية ليتحقق من خلالها الجمع مزيد من السيطرة على المجتمع وحفظ النظام القائم [٧].

ومن أهم ما يعنى به الباحث الانثروبولوجى بوجه عام فى دراسته للضبط الاجتماعي التعرف بالتفاصيل على الوسائل والأساليب التى تلجأ إليها المجتمع لتحقيق المواءمة بين أعضائه وأنماط السلوك والقيم المقررة، والمواقف التى

تستخدم فيها كل وسيلة من هذه الوسائل ومدى فاعليتها والدور الذي تلعبه فى هذا الصدد. ومن ثم فالشرط الجوهري لحياة أي جماعة من الناس هو أن يوجد بداخلها شخص ما تحالف من الأفراد يملكون القوة والسلطة لتحقيق التطابق مع المصالح الجماعية، كما نجد لدى الفانتى تقسيم العشائر وتكون كل عشيرة مقسمة البناء وكل عشيرة معرفة فى علاقاتها للعشائر الأخرى والعشيرة الرئيسية التى يوجد بها الزعيم والأم الرئيسية" الملكة الأم" ويحكم منها الزعيم ويسانده مجلس العشيرة من زعماء العشائر والشيوخ وكبار السن، وبهذا نستطيع أن نحدد بعض العناصر التى تميز الضبط الاجتماعي بمفهومه الخاص الذي يقصده كثير من العلماء.

لابد أن يكون الضبط الاجتماعي هادفاً ون يضع فى الاعتبار علاج وتعديل الانحرافات والحالات غير السوية فى المنظمات الاجتماعية بواسطة الزعيم وشيوخ العشيرة وكبار السن حتى يضمن صلاحية فاعليتها فى أداء وظائفها بالمجتمع كما يتم فى المنازعات والمشاحنات، والتمرد، والصراع بين الزمر والفئات الاجتماعية حول المصالح المختلفة والمتعارضة، كما أنه يوجد احتكاك وسوء توافق وحقد اجتماعي نتيجة مظاهر الاستغلال والمنافسة، الأمر الذي يؤدى إلى نشوء الاضطراب وعدم التوازن فى البيئة الاجتماعية من ناحية وعدم التوافق بين الأفراد والنظم الاجتماعية من ناحية أخرى ويتطلب الأمر بالطبع لون من الضبط القهري الذي يمارسه الزعيم حتى يتم التناسق بين المنظمات فى تأدية فاعليتها وواجباتها الاجتماعية، وحتى يتفادى المجتمع أنواع الوهن والتفكك والانحراف فردى أو جماعي أو أي شكل من أشكال الجريمة أو انهيار للقيم الروحية. والهدف الأسمى للضبط الاجتماعي هو ضمان استقرار التنظيم الاجتماعي والاحتفاظ به فى حالة سوية مع مراعاة دينامية النظم الاجتماعية، فمن طبيعة ووظيفة الضوابط الاجتماعية أن تعمل على تماسك الجماعة على اختلاف مستويات بنيتها، وهنا يبدو أنماط الدور الذي تقوم به الضوابط الاجتماعية فى تنسيق وتوفيق المناشط والاهتمامات حتى لا يتصدع البناء الاجتماعي [٨].

رابعاً: الضبط الاجتماعي فى الحياة الاقتصادية لدى مجتمع الفانتى:

يعتمد مجتمع الفانتى على اقتصاد معيشي بدون تنمية الثروة أو تراكمها، بل أن الثروة قد تجمع أو تبدد على المزيد من الزوجات وعلى الأتباع كما أن أفراد المجتمع ينشغلون بمورد الطعام الفصلي أو اليومي، وفى الواقع فان هاتين الخاصيتين تميزين الحياة الاقتصادية للمجتمعات التقليدية الأفريقية وتُعبر عن أن النشاط الاقتصادي يمارس وسيلة ضبط اجتماعي قوى على أفراد الفانتى.

فالوحدة الإنتاجية عند الفانتى هي القرية التى تؤلف وحدة متعاونة للعمل والإنتاج والاستهلاك ووسيلة ضبط تعمل على تماسك الوحدة القرابية بالقرية التى غالباً ما تبنى فى المكان الذي تتواجد فيه الجماعة القرابية لرئيس القرية من ناحية الأم، وقد تنشأ فى كل منطقة عدة قرى بهذا الشكل. حيث تمثل الأرض كأحد عناصر الاقتصاد عند الفانتى جانب هام الضبط الاجتماعي والتنظيم السياسي فى المجتمع، فهناك علاقة بين المركز الاجتماعي الذي يشغله أفراد العشيرة الملكية وبين مساحة الأرض الذي يمتلكها كل منهم فالزعماء والرؤساء يمتلكون مساحات من الأرض وعدد من القرى يمارسون ضبط اجتماعي عليها جميعاً وعلى المقيمين بها كافة السلطات المخولة من الزعيم الأعلى سواء كانت سلطات سياسية أم اقتصادية أم شعائرية، وكذلك نجد أن للتنظيم السياسي أثره فى تحديد حيازة الأرض، فالزعماء والرؤساء المحليون والرؤساء التابعون يملكون مساحات من الأرض وعدد من القرى بدرجات متفاوتة طبقاً لدرجة انحدارهم من العشيرة الملكية ومدى قرابتهم للسلف الأول، أي حيازة الأرض تمارس ضبط اجتماعي فى تحديد مرتبة الشخص مع انحداره القرابى من العشيرة الملكية[٩].

يمارس الزعيم ضبط اجتماعي على المناشط الاقتصادية مثل الحقوق المفروضة على العمل بين أتباعه وما يدفع له من ضريبة على شكل هدايا من البيرة أو الحبوب أو عدد من حيوانات الصيد كما يقوم الزعيم باحتكار بعض أنواع السلع

كتجارة الذهب والملح وسن الفيل والملابس والرقيق، وهذه الامتيازات الاقتصادية يحصل عليها الزعيم أو الرئيس بحكم سلطته السياسية والشعائرية التى تتأسس على انتمائه القرابى كوسيلة للضبط الاجتماعي(١٠).

تلعب المعتقدات الدينية كوسيلة للضبط الاجتماعي دوراً هاماً فى ممارسة النشاطات الاقتصادية، فالفانتى يقدسون الأسلاف ويعتقدون أن روح الزعيم المتوفى هي الحارس الالهى للأرض والمسئولة عن خصوبتها وبالتالي فهم يعتقدون فى القوى الغيبية الفائقة للطبيعة التى يملكها الزعماء ويمارسون بها الضبط الاجتماعي على إتباعهم، بل أن زوجة الزعيم نفسها تمثل أهمية كبيرة فى الحياة الاقتصادية والضبط الاجتماعي إذ ينعكس تصرفها على خصوبة الأرض ورفاهية شعبها.

فعبادة الأسلاف تمثل هيكلاً للمعايير فى المجتمع وعبادة الأسلاف ترتبط بعبادة الأرض التى يرقد فيها هؤلاء الأسلاف ولذلك يقوم الفانتى بتقديم الاضاحى والقرابين للأرض والأسلاف فى أوقات الاحتفالات الدينية، وهذا الارتباط الغيبي لا ينفصل أبداً عن سعادة الفرد فى الفانتى، علاوة على أن الاشتراك فى الشعائر وتقديم الاضاحى والقرابين ينعكس على الروابط الاجتماعية بين الأقسام المتمايزة والمتصارعة فى نفس الوقت، فيصبح هناك تعاوناً ملزماً بين كل الأقسام، الأمر الذي يؤدى بالضرورة إلى تماسك البدنة ككل، هذا التماسك الذي يعتمد على القيم الأخلاقية والرموز الغيبية التى تعكسها عبادة الأرض والأسلاف حيث يُمثل ضبط اجتماعي يعمل على تماسك البدنة، فالعلاقات الاقتصادية تضرب بجذورها فى أنساق الضبط الاجتماعي(١١).

وهناك أيضاً السحرة ذو الوظائف الاقتصادية، حيث ينقسم السحر إلى أنواع عديدة حسب وظيفة كل منها وما نعنيه هو السحر الانتاجى لاتصاله الوثيق بالجانب الاقتصادي، وهذا النوع من السحر يهدف الى تحسين الإنتاج وتنظيم العمل ومحاولة التحكم فى العوامل الطبيعية التى تساعد على ذلك كالمطر(١٢).

إذن... يمكن القول بأن الوظائف الدينية والممارسات السحرية ترتبط بالحياة الاقتصادية فى مجتمع الفانتى، وتعتبر مكملة لها فالقيمة الاقتصادية على حدود قول " مارسيل موسى" تشتمل أصلاً على أساس ديني أو روحي، الأمر الذي يعكس بطبيعة الحال على العلاقات السياسية والتنظيم السياسي فى هذه المجتمعات وفى مجتمع الفانتى . ونصل هنا إلى نقطة أخرى وهى ارتباط النظم الاقتصادية بالمعتقدات الروحية الشعائرية وارتباطهما معاً بالتنظيم السياسي فى مجتمع الفانتى.

الفانتى لديهم معتقدات روحية تؤثر بشدة فى التنظيم الاقتصادي والضبط الاجتماعي، بل تؤثر فى كل نظمهم الاجتماعية، فعبادة الأسلاف وعبادة الأرض تمثل هيكل المعايير فى مجتمع الفانتى، فالأرض هي أساس الروابط الاقتصادية والاجتماعية، فالرجل لابد وأن يرتبط بالضرورة بالأرض التى يرقد فيها الأسلاف، ومن هنا كان تقديسهم لها ولابد من أن يعمل الرجل فى الأرض ويفلحها ويعرف كل شبر فيها، وهو فى ذلك يترسم خطى الأسلاف، وارتباط الأرض بالأسلاف يجعل لها هذا الجانب الغيبي وهذا الجانب لا ينفصل عن سعادة الفرد فى الفانتى،و تصبح الأرض محال رعاية واهتمام من حراسها والأمناء عليها فى المزارات الخاصة وإذا كانت الأرض ترتبط بالأسلاف فان التصور الكامل بالبدنة يرتبط أيضاً بالأسلاف وعبادتها وتماسك البدنة يعتمد على تلك القيم الأخلاقية والرموز الغيبية التى تعكسها عبادة الأرض الأسلاف معاً، وهذا التماسك الذى يعكس على الروابط الاجتماعية التى تعطى الفرد من الفانتى مكانته فى المجتمع، والأرض عند الفانتى لها شعائر معينة اذ لا يجب أن تندس بإراقة دماء الإنسان عليها فى المنازعات المختلفة، وللارض مزارات يقدمون لها القرابين ورئيس البدنة يقوم بتقديم القرابين والاضاحى للأرض كما يقدمها للأسلاف وذلك عندما يزرع البروز وفى الحصاد وفى أوقات الاحتفالات العظيمة والناس الذين يقدمون القرابين معاً سواء كانوا من وحدة قرابية واحدة أو كانوا مجموعات متمايزة فان العلاقات الشعائرية ترتبط بينهم فى تبعيتهم للقوى الغيبية من أجل مصلحة الجميع، الأمر الذي يؤدى إلى تماسك

المجتمع ككل وهنا نلاحظ أن الوظيفة الشعائرية لرئيس البدنة هي أيضاً وظيفة للضبط الاجتماعي تهدف إلى مصلحة اقتصادية ينعكس أثرها على المجتمع وبذلك تتداخل كل الأنظمة الاجتماعية لتضفى الوحدة والتماسك بين الجماعات المتزايدة هو ما يهدف إليه الضبط الاجتماعي بالمجتمع(١٣).

أما عن الزعماء الفانتى يحصلون على بعض الخدمات الاقتصادية من أتباعهم ولكنهم فى مقابل هذا الحق عليهم ومسئوليات اقتصادية شعائرية إزاء هؤلاء الإتباع من حيث مراعاة مصالحهم، والزعيم له الحق فى تنظيم عمل أتباعه وثرواتهم، وهو يستطيع تأكيد سلطته هذه باستخدام وسائل الضبط كالمقاييس الشعائرية وقد مكنتهم هذه السلطة من أن يتلقوا المساعدات الاقتصادية من العشيرة كلها، ومع ذلك فليس من حق الزعماء أو الرؤساء فرض الضريبة أو الجزية ولكنهم يضطرون أن يكونوا كرماء خاصة بالنسبة لأقاربهم من العشيرة، فالزعيم عند الفانتى مالك الأرض فهو الذي يقيم الشعائر على الأرض ليحل بركته عليها، ونظراً لأنهم يعبدون الأسلاف فهم يقدسون الأرض التى سكنها هؤلاء الأسلاف، ويعتقدون فى أن روح الزعيم المتوفى هي الحارس الالهى للأرض وهي المسئولة عن خصوبتها(١٤).

لذا شعب الفانتى يعتقدون فى القوى الفائقة للطبيعة التى يتمتع بها الزعماء والرؤساء ولكن بدرجات متفاوتة وعندما يُنصب زعيم جديد فلابد أن يصاحب ذلك زوجة عظيمة ذلك أن زوجة الزعيم تمثل أهمية كبيرة فى الحياة الاقتصادية والسياسية للافانتى حيث ينعكس تصرفها وسلوكها على خير وخصوبة الأرض ورفاهية شعبها، وفى مقابل الامتيازات الممنوحة للزعماء والرؤساء، فهناك واجبات اقتصادية ومسئوليات يباشرونها تجاه شعبهم فهو يبدأ بمباشرة الأنشطة الاقتصادية بأن يعمل حدائق كبيرة يستطيع أن يملئ مخازن كبيرة بالقمح ومن ثم يصبح قادراً على إطعام رعاياه فكأن الزعيم عند الفانتى إلى جانب وظيفته السياسية فهو يقوم بممارسة طقوس شعائرية بهدف اقتصادي، مما يؤكد ارتباط الظاهرة الاقتصادية بالعلاقات الشعائرية والعقائد الدينية، وكذلك بالضبط الاجتماعي السائد بالمجتمع مقدماً دليلاً على عدم وجود الظاهرة الاقتصادية الخالصة فى مثل هذه المجتمعات القبلية التقليدية.

خامساً: الضبط الاجتماعي فى الحياة القرابية لدى مجتمع الفانتى:

أن الدور الوظيفي بالنسبة لنظم القرابة والزواج والمصاهرة هو تنظيم سلوك الأشخاص الذين تقوم بينهم علاقات من ناحية وتفرض عليهم أنواع من السلوك تختلف عن سلوك غير الأقارب أو التى كانت تقوم بينهم هم أنفسهم قبل أن يرتبطوا يبعضهم البعض بروابط المصاهرة من ناحية أخرى، ويتمثل ذلك على الخصوص فى الحقوق والواجبات والالتزامات التى يفرضها المجتمع عليهم كوسيلة للضبط الاجتماعي، فالزواج يعتبر مسئولاً عن إعالة زوجته ويتعرض للوم أفراد المجتمع ومؤاخذته لو أغفل هذه الالتزامات حتى وأن كانت زوجته تعمل وتتكسب عيشها، والابن حين يكبر يكون مسئولا عن إعالة الوالدين الشيخين العاجزين وإلا تعرض للجزاءات الاجتماعية المختلفة الرسمية كانت أو الغير رسمية، ونظام القرابة يحدد فئات الأقارب التى يمكن للشخص أن يتزوج منها وهي فئات تختلف من مجتمع لأخر ولكنها تتفق مع نسق القيم السائدة فى كل مجتمع، ويتعرض الشخص الذي يخرج على هذه القواعد للعقوبة الشديدة التى تصل فى بعض المجتمعات إلى حد القتل، والعلاقة الزوجية تضع قيوداً معينة على سلوك الزوجين ليس فقط إزاء أحدهما الأخر بل وإزاء الآخرين وبخاصة فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية(١٥).

ولا تقتصر أهمية هذه التعاليم والقواعد والقيود والتحريمات على المحافظة على وحدة الجماعة القرابية وتماسكها واستمرار العلاقات الزوجية فى حد ذاتها وتظهر أهميتها فى أن التمسك بها وإتباعها بدقة يجنب تلك الجماعات القرابية كثير من الاضطرابات والخلافات التى قد تؤثر تأثيراً شديداً فى تماسك المجتمع، لذا يجب أن يعاقب عليهما بالقتل ولكن ما يحدث كله وبخاصة المجتمع القبلي، أو على حد تعبير " راد كليف براون" أن الالتزامات التى تفرض على الأفراد فى المجتمعات التقليدية تعتبر أموراً متعلقة بالعرف والتقاليد، ففي المجتمعات الإفريقية مثلاً بنص القانون العرفي على اعتبار القتل والزنا بالمحارم من الجرائم الكبرى التى تهدد كيان الجماعة ، ولذا يجب أن يعاقب عليهما بالقتل ولكن ما يحدث فى الواقع يختلف

اختلافاً شديداً نظراً لتدخل الاعتبارات الاجتماعية المختلفة وبخاصة اعتبارات القرابة إلا أنه يمكن القول أن تحديد نوع العقوبة يرتبط ارتباطا قوياً بالرغبة فى المحافظة على تماسك الجماعة التى ينتمي إليها الجاني نفسه، ومن هنا كانت الجماعة الواحدة تنظر إلى الجريمة الواحدة نظرات مختلفة فهي ترفض قتل القاتل إن كان القاتل والقتيل ينتميان إلى نفس الوحدة القرابية حتى تحافظ على تماسك هذه الوحدة أو على الأقل لا تعرضها لمزيد من الخسارة والتدهور. وهي ترضى بالتعويض أو دفع الدية إذا كان القاتل ينتمي إلى عائلة أو بدنه من نفس العشيرة التى تنتمي اليها جماعة القتيل، وذلك حتى لا تدخل البدنتان فى صراع دموي طويل قد يؤدى بوحدة وتماسك العشيرة، ولكنها تطالب بالثأر حين يكون القاتل عضو فى عشيرة أخرى من نفس القبيلة ويتحول الأمر إلى عداوة الدم التى قد تستمر أجيالاً طويلة، ولكنها تظل مع ذلك قابلة للتحكيم والوساطة ويتدخل الزعماء الدينيون لإقرار السلام فى القبيلة بينما يؤدى القتل إلى الحرب السافرة العنيفة حين يكون القاتل والقتيل عضوين فى قبيلتين مختلفتين وفى هذه الحالة تتحد كل أقسام وفروع وبدنات القبيلة الواحدة بحيث تؤلف وحجة متماسكة تقف فى وجه القبيلة الأخرى المعادية (١٦)، وعلى أي حال فان العقوبة التى توقع على الجاني فى المجتمع البدائي تتفاوت تفاوتاً شديداً تبعاً لنوع الجريمة ودرجة تأثر المجتمع بها ومنزله الجاني بالنسبة للمجني عليه والعلاقات الاجتماعية التى تقوم بين الجماعتين المتنازعتين، كما أنها تهدف من الناحية الأخرى للوصول إلى ترضية كاملة للموقف وهذا المبدأ نفسه يحكم كثير من الإجراءات القانونية التى نجدها عند الفانتى، ومثال على حدث فى الثلاثينات بين أثنين من الأسرة الحاكمة عند الاشانتى ثمة علاقة جنسية محرمة، وكان المجرم وريثا ملكياً لكرسي الولاية وتربطه صلة الدم مع الفتاة فنزعت عنهما ملابسهما ولطخا بالفخار الأحمر بالنسبة للرجل والهباب بالنسبة للمرأة وحمل الرجل على كتفيه حملاً أسوداً فى حين وضعت المرأة على رأسها وعاء مفتوحاً يتصاعد منها بخور وعشب نفاذ الرائحة وكانت هي أيضاً تحمل فى يدها اليمنى

دجاجة سوداء واقتيد الاثنان على الأقدام خلال المدينة فى الصباح الباكر، وأمامهما عازف على آلة موسيقية وأخذ يقول أثناء فترات العزف (مراسم التطهير) لقد وقعنا فى مصيدة رهيبة من المحرم عليكم أن تقتربوا منا لقد أكلت روحانا من لحم خروف أسود ومحرم عليكم الاقتراب منا فقد أصبحنا الإله الذي يحيا على الدجاجة السوداء وحرام عليكم الاقتراب منا وذلك خلال المرور بفترة تطهير شاقة فى الأماكن العامة. وعلى نحو أخر الزنا لاى مواطن مع زوجة مواطن أخر يعتبر خلافاً عائلياً فى حين لو المرأة كانت زوجة ملك أو زعيماً فهذا الخطأ يصبح أثيماً قبلياً أي أن الزنا بالمحارم على حد تعبير "راد كليف براون " يعد من الذنوب والأخطاء الخاصة لأنها لا تتعلق بالمجتمع ككل ولكن بأشخاص بعينهم، فبعض هذه الأخطاء كان يحكم فيها بشكل مختلف فالانتهاكات للتقاليد أو الخلافات العائلية تعامل بشكل واسع مثل الملكية الشخصية ونزاعات الاراضى والزواج والطلاق والسرقة والتعدي والاهانة كلها حالات يتم التسوية داخل البدنة أو بين البدنات من خلال التحكيم بواسطة قادة البدنات وفق المعاهدات أو من خلال التعويض وكانت تدعم القرارات بالرأي العام الذي يقوم على احترام التقاليد والأعراف. ففي نطاق فكرة الزنا بالمحارم التى تمثل جريمة واثم تكون رمزاً للقاعدة العرفية للزواج الاغترابي من خارج البدنة التى كانت تعاقب بالموت وحديثاً تكون بالإلزام بغرامة كبيرة وتقديم خروفاً تكفيراً لمنزله كراسي الأسلاف، وفى تطبيق الميراث وزواج الأرملة لأخو زوجها المتوفى الذي يكون كواجب تدين به للوريث فى العودة كملكية خاصة فى ميراثه، ويحدد حقوق الميراث عند الفانتى لبدنه الانحدار من خط الانتساب للإناث فالرجل يأخذ الأسبقية على المرأة فى ميراث بممتلكات رجل(١٧).

ويكون أثماً وجريمة من كلا الطرفين كما يعرض الفتاة لخزى عام قوى التى تحمل قبل مراسيم البلوغ، ويحمل الرجل وصمة عار فى حياته ولا يقوم بتسمية طفلة الذي يمثل عقاب قاسى يرتبط بالإله الذي يرعى الطفل كما تقع على والد الجاني مسئولية دفع تعويض الزنا فى هذه الحالة حيث يقع عليه سوء سلوك ابنه

الاخلاقى قانونياً، كما يحرم الزواج مع أي سليل منحدر من خط نسب أب الأب أحد الآباء امتداد أبوي لأحد الآباء ويمتد إلى الجيل الرابع وإحدى الأخطاء المرتبطة بسوء الحظ لكل فرد يسب أو يسيء معاملة أو مهاجمة أحد الإباء فيكون خطأ صعب التعديل سيرى كخزي شديد مساوياً لتدنيس المقدسات لو هو أو هي لم تساند والدها فى شيخوخته ولكن لا يوجد إجبار شرعي، فالجماعات التقليدية مثل الفانتى مهما بلغت من بساطة وسائلها للضبط الاجتماعي الخاصة التى تنظم سلوك الأفراد وتحكم علاقاتهم ببعض فأنها تفرض على أفعالهم ضوابط معينة يحددها العرف والتقاليد التى يخضع لها المجتمع والخروج عليها يقابل بالجزاء وأن لم تكن هناك هيئة سياسية منظمة سياسية منظمة ذات تكوين محدد تتولى الأشراف على تنفيذ هذه الجزاءات وتحقق الضبط، وقد يلجأ المجتمع للقوة الفيزيقية فى تنفيذ هذه الجزاءات وأن كانت هذه الضوابط والجزاءات تتأثر بباقي النظم والظروف السائدة سواء كانت نهائية قاطعة وملزمة أو مجرد رأى استشاري غير ملزم من قبل كبار السن ومجلس البدنة [١٨].

سادساً:الضبط الاجتماعي فى الحياة السياسية لدى مجتمع الفانتى:

يعتبر مجتمع الفانتى من المجتمعات الأفريقية التى تؤلف دولة وتعتمد على نظام الحكم الهرمي أي زعيم أعلى فى قمة السلطة يقبض على مقاليد الحكم ويفرض الضرائب والجزية على رعاياه والنظام الملكي هو أساس التنظيم فى البناء الاجتماعي عند الفانتى، وهذا التنظيم يرتبط بالأفكار الغيبية وبالرموز، فالافريقى لا يرى شيئاً وراء الرموز التى تعتبر مركز أو بؤرة الولاء والإخلاص من الأعضاء للحكام وهذه القيم الغيبية والرموز تشير إلى كل ما يعبر عن حياة وسعادة الجماعة مثل الخصوبة، والصحة والرخاء والسلام، والعدل، ويرعى الافريقى فى هذه الشعائر قوة فائقة للطبيعة تؤمنه على احتياجاته الأساسية فى وجوده وعلاقاته بعناصر الحياة ممثلة فى الصحة الجسدية، والأسرة، والعشيرة، والدولة والاهتمامات المشتركة للمجتمع الواحد كما يراها المواطنون[١٩].

تظهر الحياة السياسية وفاعليته عند الفانتى بوضوح من خلال الضبط الاجتماعي الذي ينظم بالفعل العلاقات الداخلية والخارجية لأفراد الفانتى من خلال الوسائل والأساليب التى يلجأ إليها مجتمع الفانتى لتحقيق المواءمة بين أعضائه وأنماط السلوك والقيم المقررة، فلكل مجتمع وسائله الخاصة لتحقيق الضبط الاجتماعي وهي وسائل تتوقف الى حد كبير على طبيعة المجتمع ذاته وظروفه الخاصة ومدى بساطته أو تعقده ونوع الثقافة السائدة، وما يعتبر وسيلة ناجحة من وسائل الضبط الاجتماعي فى أحد المجتمعات قد لا يكون كذلك فى مجتمع أخر. ووجود قوة القهر سواء أخذت الشكل الفيزيقي المادي أو الشكل المعنوي الادبى تلعب دوراً لا ياستهان به عند الفانتى، وتؤدى نوعاً من الضبط الاجتماعي المنظم على أفراد الفانتى لحفظ النظام، وكذلك نظام طبقات العمر حيث تمارس كل طبقة عمرية وظيفة اجتماعية معينة بحيث تختص إحدى هذه الطبقات بالذات بالوظيفة السياسية بغض النظر عن الحدود الإقليمية والقرابية، والسلطة المركزية عند الفانتى تمارس من خلال الملك حيث يقبض الملك على زمام كل السلطات وإن كان ينيب عنه فى العادة بعض أقاربه لإدارة الأقاليم، وعلى ذلك فهناك مجال كبير للتميز والتفاضل الاجتماعي على أساس الثروة والمركز والامتيازات الاجتماعية مما يترتب عليه ظهور الفئات أو الطبقات الاجتماعية المتمايزة تبعاً للأدوار الاجتماعية التى يقوم بها أعضاء كل فئة أو طبقة وهى أدوار تتفق فى الأغلب مع توزيع السلطة والسيطرة فى مجتمع الفانتى(٢٠).

وعلى الرغم من كثرة الأقاليم المتباعدة والتى يُشرف على كل منها جهاز أدارى وقضائي مستقل، فان الأقاليم والأقسام ترتبط ارتباطا قوياً بالسلطة المركزية التى تتمثل على الخصوص فى ملك الفانتى الذي يستمد حكام الأقاليم سلطانهم منه ويحكمون باسمه، وعلى ذلك فان تركز السلطة فى أخر الأمر فى أيدي شخص الملك يعطى الفانتى تماسكه كما يؤدى فى الوقت ذاته إلى تقييد سلطة حكام الأقاليم، ورغم هذه القوة والسلطة للملك عند الفانتى فان هناك قوة أخرى تعمل كعنصر هام

من عناصر الضبط الاجتماعي وتمنع الملك أو الزعيم والرؤساء والحكام المحليين من إساءة استخدام السلطة إلا وهو مجلس الملك أو مجلس الرئيس المحلى، وهذا المجلس يعمل كحكام عند موت الزعيم وتكمن المهمة الرئيسية لهذا المجلس كمجلس تشريعي وتنفيذي، ويضم كافة الفئات من الشيوخ والمستشارون والمحاربين العظام والكاهن الأعظم والمطيب بالأعشاب وبعض رجال البلاط الملكي ومناصب هذا المجلس وراثية ولذا فان أعضائه لا تحركهم الرغبة الخاصة، ومن هنا تظهر أهميته فى مراجعة قوة وسلطة الملك أو الزعيم الأعلى للأقاليم ولهم تأثير كبير، فهم تربطهم صلات قرابة بالملكة الأم أو الأم الرئيسية بالأقاليم، وهذه المراجعة التى تكمن فى المجلس عند الفانتى تعمل على الحد من سلطته وتعتبر عاملاً هاماً من عوامل الضبط الاجتماعي عند مجتمع الفانتى رغم ميل الملك أو الزعيم الأعلى إلى الاستبداد إلا أنه حين يثور أو يتمرد البعض على الملك نتيجة لقيامه بخرق الأعراف والتقاليد، فهم لا يعترضون على النظام الملكي ولا الملك فهو صاحب الكرسي الذهبي ويُعد اله، ولكنهم يعترضوا على فعل إساءة التصرف أو السلوك، وهذا يعنى أن مقاومتهم تكون ضد الفعل الصادر من السلطة وليس السلطة المركزية نفسها(٢١).

تتخذ الوسائل التنظيمية للضبط الاجتماعي عند الفانتى طابع يرقى إلى الرسمية على أساس أنه يُشرف على تنفيذها هيئة متخصصة تملك سلطة التنفيذ، ولو أدى ذلك إلى استخدام القوة وهذا نفسه ما يساعد على تقريب الهوة بين الوسائل التنظيمية والرسمية والوسائل التى تعتمد على القهر والقسر، ففي كل هذه الأشكال يلجأ المجتمع إلى أساليب ووسائل محددة تمام التحديد، كما أن هذه الأساليب ذاتها تتخذ شكل القواعد والتنظيمات والإجراءات الإدارية والقانونية والوسائل غير التنظيمية وغير الرسمية لا تستند فى العادة إلى أية منظمة أو هيئة تنفيذية تملك سلطة فرض القواعد العامة للسلوك بقوة القهر أو القسر كما لا تخضع هي ذاتها لقواعد أو مبادئ محددة صارمة، وأن الجرائم والآثام عند الفانتى يتخذ ضدها إجراءات ضبط اجتماعي من بينها القسر والقهر الفيزيقي من خلال الأحكام التى يصدرها القاضي أو الرئيس أو الزعيم أو الملك حسب نوع الجرائم والآثام الكبرى ومدى تهديدها للمجتمع.

يتضمن مفهوم الضبط الاجتماعي عند الفانتى فكرتين أساسيتين هما فكرة التنظيم وفكرة التقييد أو وضع القيود على السلوك، وفكرة التنظيم تتضمن بدورها وجود ميكانيزم تنظيمي يكون فوق جميع الأفراد الذين يسيطر عليهم ويحدد لهم قواعد السلوك والتصرفات التنظيمية التى يجب عليهم إتباعها، بينما فكرة التقييد أن يكون لهذا الميكانيزم القدرة على منع الأشخاص من خرق مخالفة تلك القواعد وكذلك الحق والقدرة على إبداء الاستحسان أو الاستهجان، والإثابة أو العقاب(٢٢).

إذن...الضبط الاجتماعي هو وسيلة اجتماعية أو ثقافية تُفرض عن طريقها قيود منظمة ومتسقة نسبياً على السلوك الفردي بهدف التوصل إلى مسايرة الفعل للتقاليد وأنماط السلوك ذات الأهمية فى أداء الجماعة لوظيفتها على نحو مستقر(٢٣).

وعلى ذلك يعطى الضبط الاجتماعي عند الفانتى اهتماماً خاصاً لتلك النظم التى تحتل فكرة الإثابة أو العقوبة مركزاً رئيسياً فيه والذي يستطيع تبعاً لذلك أن تمارس نوعاً من القهر أو القسر على أفراد المجتمع وبخاصة القهر الذي يلجأ إلى الاستعانة بالقوى الخفية أو الغيبية التى تلعب دوراً لا يقل أهمية وفاعلية عن القهر الفيزيقي أو المادي وخصوصاً عند الفانتى.

سابعاً: الضبط الاجتماعى فى الحياة الايديولوجية لدى مجتمع الفانتى :

رغم أن السلطة السياسية عند مجتمع الفانتى تتكون من الزعماء والرؤساء والشيوخ والمستشارون والقادة العسكريين ورجال البلاط والحاشية والكهنة الا أن هذه السلطة الزمنية تسندها سلطة روحية تتمثل فى علاقات القرابة للسلف المؤسس ومجلس الملك من رجال البلاط والحاشية والشيوخ، كما نجد أيضاً أن الملك الزعيم الأعلى أو الرئيس يملك قدراً كبيراً من السلطة السياسية لامتلاكه الكرسي الذهبي رمز عزة وفخر الفانتى ومعتقدات شعبه فى القوة الفائقة للطبيعة التى يملكها من أنه اله سليل الإلهة الأسلاف، وهذه القوى الفائقة للطبيعة التى ترتبط بالطقوس الشعائرية والتى تؤثر بشدة فى التنظيم السياسي عند الفانتى ومعظم الوظائف الدينية والرئاسية للملك هي وظائف وراثية بلا استثناء أما المتخصصون فى السحر والعرافة فهم يكتسبون وظائفهم عن طريق التدريب(٢٤).

فالرئيس هو الشخصية المركزية التى تدور حولها كل الحياة القبلية فى المجتمعات التى تؤلف دولة، والتى تتحكم فى كل المناشط الحياتية وتوجيهها، فالزعيم الملك يجمع بين السلطة السياسية والسلطة الدينية والقوى الغيبية الفائقة للطبيعة من مساندة الأسلاف، وكان الناس يقومون ببعض الشعائر والطقوس التى تهدف إلى تطهير المجتمع وإلى منح الزعيم الملك مزيداً من القوة باسم الأمة كلها، وكان ذلك يتم فى الأغلب أثناء الاحتفالات التى تقام عند ظهور بشائر المحاصيل الجديدة أو أثناء ممارسة الشعائر الخاصة بالحرب. وكان مركز الملك الديني يستند إلى حد كبير إلى مساندة أرواح أسلافه على اعتبار أنه سليل هؤلاء الأسلاف وممثل لهم من ناحية وأن هذه الأرواح ترعى شئون الأحياء والمجتمع كله من ناحية أخرى، ولذا فان الرئيس يقوم من حين لأخر وبخاصة فى المناسبات المهمة بتقديم الأضحيات والقرابين لهؤلاء الأسلاف بأسم القبيلة . وقد ساعد هذا كله الرئيس على فرض سلطانه على الناس بحيث أصبحت كلمته هي القانون، وبذلك أسهمت هذه القوة الروحية والقدرات الغيبية التى كان الرئيس يتمتع بها على إقرار النظام وبالتالي تحقيق الضبط الاجتماعي فى المجتمع.

للأفانتى معتقدات دينية هامة تعتبر من أهم المبادئ الخاصة بتأثير الموتى من الأسلاف على الإحياء، إذ يعتقد الاهالى أن أرواح الملوك تعيش آلهة وتحمى الأفراد من نفس البدنة، ومسئولة عن خصوبة الأرض ورفاهية سكانها وهم الأجداد من السلف المؤسس وأن الملك منهم ويُقال أن هناك زعيماً قوياً بمعنى أن لديه روحاً عظيمة، ومعظم الأرواح الهامة هي للملوك الأوائل الذين أسسوا مملكة الفانتى مثل أنتشى وأوسى توتو وغيرهم، وأن هذا المعتقد بالنسبة لتأثير روح السلف على الأحياء هو نموذج مألوف بالنسبة لشعوب الاكان عامة، وهو عند الفانتى يمنح الزعيم مزيداً من القوة ويجعله يؤدى دور هام فى التنظيم السياسي من خلال تأثير القوى الفائقة للطبيعة التى يتمتع بها نتيجة اقترابه المباشر من أرواح الأسلاف فى صلاته، ولا يقتصر هذا الأمر على الزعيم أو الرئيس فقط، وإنما يمتد تأثيره على أفراد المجتمع، فإذا مات رجل أو امرأة فأن وجودهما يستمر بواسطة من يخلفهما أو يرثهما، والخليفة أو الوريث عليه أن يمر بعدة طقوس وشعائر حتى يستطيع أن يكتسب رمز الخلافة، فبروح المتوفى يستطيع الوريث تحديد وضعه ومركزه

الأخير فى مجموعته القرابية، وبهذه الدموية الاجتماعية يستمر النظام الأمر الذي يمثل أهمية كبرى فى مجتمع الفانتى[٢٥].

ولكن كل رئيس إقليم أو بدنه عند الفانتى درجة معينة من التأثير الفائق للطبيعة كخليفة لروح الأسلاف ، ولكن الملك الزعيم الأعلى للافانتى له درجة من التأثير أكبر مما للزعماء والرؤساء الآخرين للأقاليم والبدنات، ولكل ذلك نجد أن الطقوس الشعائرية التى يؤديهما أفراد المجتمع هي التى تحرص وتحمى المجتمع، لذلك لابد من مراعاة بعض التابو والمحرمات الخاصة بصيانة وحفظ العلاقات الشعائرية المقدسة للملك وحماية كراسي الإسلاف. وبهذا تصبح الطقوس الشعائرية عاملاً مؤثراً فى التنظيم السياسي، فالشعائر التى يتحول بواسطتها من يخلف الملك إلى حاكم له سلطة ألاهية يكون لها دورها السياسي الهام، حيث أن هذه الشعائر تمنح سلطة للكهنة . وهنا تصبح المناصب والوظائف الكهنوتية قوة أو سلطة أخرى، والشعائر التى يقيمونها عند تنصيب وريث جديد بدلاً من الزعيم المتوفى تعنى أن روح الزعيم الميت هي التى ترعى المجتمع الذي يحكمه كما ترعى فى نفس الوقت الوريث الجديد الذي يتسلم نظام الحكم وهي شعائر كثيرة التعقيد، وخلالها لابد أن يسلموا الملك الجديد الكرسي الذهبي ومتاع الوراثة أثناء فترة خلو العرش خلال سبعة أيام، ولابد فى النهاية أن يضعوا كرسي الزعيم الميت إلى جوار كراسي الأسلاف ولا يخرج إلا فى احتفال الكراسي المقدسة سنوياً وقد يستغرق مدة طويلة من الإجراءات بعد الفن، ويحضر الشعائر الزعماء والرؤساء الآخرين للمشاركة فى الدفن والتنصيب ولكن فى حالة الزعماء والرؤساء للأقاليم والبدنات المحلية، فالشعائر تستغرق وقتاً أقل . وهذه الشعائر تتصف بالخشية والورع منها ولا شك أن هذه يمثل أعظم الوسائل لاستمرار تبجيل وتقديس الزعماء عند الفانتى[٢٦].

الزعماء والرؤساء لدى الفانتى لهم وظائفهم السياسية والإدارية إلى جانب وظائفهم الشعائرية بحيث أنه من الصعب أن نفصل بين النظام السياسي والنظام الشعائرى الديني فى مثل هذه المجتمعات، فالرئيس عند الفانتى هو المسئول عن النظام وهو الذي يرعى ويقود شعبه وهو الذي يتولى عملية تنظيم جمع الضرائب أو الجزية التى يجب تأديتها إلى الزعيم الأعلى أو الملك نيابة عن المجتمع المحلى ككل، وهو الذي يصطحب مواطنيه إلى العاصمة كوماسى للمثول أمام المحكمة وغالباً ما يتحدث

باسمهم، كما أنه هو الذي ينقل أوامر الزعيم الأعلى إلى بدنته، ومع ذلك فهذا الرئيس نفسه هو الذي يعمل كرئيس لبدنته ومن خلال شخصية الرئيس تتأثر حياة المجتمع.و الملك الذي يقبض بيده على مقاليد الحكم والسلطة وله سلطات شعائرية واسعة ممتدة نتيجة للقوة الفائقة الطبيعية الممنوحة له بحكم انحداره من السلف الأول فانه أحد الأوصياء الإلهيين ويتحدد لدى الملك قائد مملكة الفانتى حق قرار الحرب وإخضاع العصيان، وفرض الضرائب، والوظائف الدينية الخاصة بالكرسي، أما فى الوصول للقرارات الهامة الملك يسترشد بكبار السن من الشيوخ الذي وضعهم كأعضاء للمجلس إجمالا الملك ومجلسه يؤدى كهيئة قضائية وله أيضاً تشريعاته وقوى سلطة تنفيذية على كل الزعماء المحليين أن يمتلكوا كرسي عرش الذي يًمثل سلطتهم للمنصب القيادي فى منطقة الرئاسة ويتشابه الشكل المنظم للرئاسة ولأقل المناصب مستوى للقرية وعندما يُعين زعيم جديد يتعهد بالولاء للملك خلال شعائر التنصيب للرئاسة، ورغم أن الكهنة يتمتعون بامتيازات معنوية خاصة إلا أنهم يخضعون للقوانين التى تطبق داخل مجتمع الفانتى، فحين يستدعون للمثول أمام مجلس الشيوخ كانوا يعرون أكتافهم للتعبير عن احترامهم وخضوعهم، وينادون الشيخ الذي يخاطبونه ميجيا" أي يا أبى" وذلك لتأكيد تبعيتهم الاجتماعية وتأييدهم لحق الزعماء والشيوخ كأوصياء إلهيين فى الأشراف عليهم ولعل أكبر مثال يوضح وضع الكاهن للزعيم عند الفانتى هو المثل الشائع " ان كلمة الزعيم أقوى من تعويذة الكاهن".

أن معظم المراكز السياسية الهامة فى المجتمعات الأفريقية تملك كثيراً من القوى الروحية وترتبط بنسق الشعائر، فالافريقى يرى هذه الشعائر كقوى فائقة للطبيعة تؤمنه على احتياجاته الأساسية فى وجوده وعلاقاته التى تجعل النظام الاجتماعي مرغوباً فيه، فالقيم الغيبية تعكس الاهمية العامة للعناصر الأساسية للوجود وحين ينتقل النسق الاجتماعي إلى المستوى الغيبي فانه يعتبر نسقاً للقيم المقدسة ويظل هذا التنظيم مرتبطاً فى الأغلب بتلك الشعائر المنظمة التى تؤدى فى مكان عام تجتمع فيه الناس.

مما يجعلنا نتطرق إلى علاقة الدين والسحر بالضبط الاجتماعي حيث أن الدين بتعاليمه ونواهيه يعتبر من أقوى عوامل تحقيق التواؤم فى السلوك الاجتماعي، علاوة على أن فكرة العقاب والعذاب التى تؤلف ركناً هاماً فى الدين من ناحية والخوف من

استخدام السحر فى إلحاق الأذى والضرر بالشخص الذي يخرج عن القواعد العامة للسلوك من ناحية أخرى تلعب دوراً هاماً فى تحقيق ذلك التواؤم وإقرار النظام بالتالي فى المجتمع، فالدين عند الفانتى يرتكز على عبادة أرواح الأسلاف فيعتقد الفرد عند الفانتى أن أرواح الأسلاف تعتني بسلوك الأحياء المنحدرين من نسلهم، ومن لا يراعى من هؤلاء الأحياء حقوق القرابة والتزامتها فان الأرواح تزور وتصيبه بالمرض، وفى بعض الأحيان يعتقد أن الأسلاف على اختلاف صلاتهم القرابية قد يكونون نصب أعين الأفراد فى مختلف مظاهر السلوك. كما يعتقد أن الأموات أيضاً يغضبون على الأشخاص الأحياء الذين يهملون تقديم الهبات والاضحيات إليهم(٢٧).

ومع أن تأثير النسق الشعائري الذي يضم الممارسات الدينية والسحرية أقل وضوحاً فى مجال الضبط الاجتماعي من تأثير النسق السياسي الذي يستند إلى أجهزة وهيئات متخصصة الا انه فى الواقع يُعتبر مكملاً له ومتكاملاً بل يؤدى نفس الوظيفة فى الحالات التى يخفق فيها النسق السياسي بأجهزته الرسمية وغير الرسمية فى إقرار النظام، فإذا كان نظام المحاكم والرؤساء والوسطاء يفشل فى بعض الأحيان فى الوصول إلى نتيجة أو حكم نهائى فى بعض حالات النزاع نتيجة لعدم توفر الأدلة مثلاً، فان القوى الغيبية والاعجازية تستطيع أن تصل دائماً الى اكتشاف الشخص المعتدى بل وانزال العقوبة المستحقة به، وعلى ذلك فاذا كنا نميز بين النسق السياسي والنسق الايديولوجى فان هذا يعنى أبدا الفصل التام بينهما، ففى بعض المجتمعات التقليدية نجد هذه المجتمعات تلجأ إلى القسم أو حلف اليمين كوسيلة لإثبات صحة أو بطلان الاتهام، وهذا معناه أنه حين تخفق الوسائل العلمية فان المجتمع كثيراً ما يلجأ إلى الاستعانة بوسائل غيبية أو اعجازية، وهذه الوسائل قد تختلف من مجتمع الى أخر، وتصل فى بعض الأحيان إلى الاستعانة بالأرواح واستعدائها على الجاني واستنزال اللعنات عليه، فكأن القوى الغيبية تتدخل فى الحياة القانونية ذاتها، ليس فقط كمصدر للقواعد والقوانين والتشريعات كما يذهب بعض العلماء بل وأيضاً كأداة للحكم والتنفيذ حين تخفق الوسائل العادية الملموسة فى العثور على شواهد وأدلة قاطعة(٢٨).

ومن أهم الوسائل الغيبية هي الالتجاء إلى استنزال اللعنات واستخدام التنبؤ والعرافة للتعرف على الجناة، فالأرواح تعرف الحقيقة نظراً لما تتمتع به من قوى خارقة، وإذا أفلح الإنسان فى استرضائها أو استمالتها إلى جانبه فانه يستطيع أن

يستعين بها بل وأن يسخرها فى الكشف عن الأشخاص الخارجين على القانون وعلى الأنماط السلوكية والخلقية العامة، وفى أن تحكم حكماً عادلاً فى قضاياه، وكثيراً ما تكون عقابها نافذاً وفعالاً وقاطعاً بصورة مباشرة، إلا أن إساءة استخدام هذه القوى الغيبية عن طريق السحر كثيراً ما يعود على الشخص نفسه بالضرر إن لم يكن الحق فى جانبه، ففى مثل هذه الاحوال تتصرف الإلهة أو الأرواح إذا على أنها هي مصدر القانون وأداته فى الوقت نفسه، فيعتقد الفانتى أن أرواح الزعماء الموتى تقوم بزيارة الإحياء منهم فى أحلامهم لتبصيرهم، وكذلك تفعل جميع أرواح الأسلاف بالنسبة لذويهم لتبصيرهم بشئون حياتهم والدفاع عنهم وكثيراً ما تقام الشعائر والطقوس لاسترضاء الأرواح حتى تجلب لهم الخير والسعادة وتعاونهم فى مختلف شئونهم الحياتية واليومية (زواج- زراعة- إنجاب – مرض- صيد) .

قد لا تكون هناك حاجة فى المجتمعات المحلية الصغيرة إلى عقوبات جزائية فيزيقية، فالإكراه الخلقي أو الإجبار الخلقي يكون شيئاً مميزاً عن الإكراه الفيزيقي، فالأفراد الذين يخطئون يصبح تصرفهم مستهجاً ومثار للسخرية، ويذكر " راد كليف براون" أن هناك أنواعاً مختلفة من الجزاءات تكون مبنية على اعتقاد راسخ أن هناك أفعالاً معينة تجلب التعاسة بالنسبة للمذنب منهم، وتتمثل هذه التعاسة للأفريقيين فى المرض أو الموت، فعندما يرتكب أي شخص ذنباً شعائرياً فان ذلك لابد وأن يؤدى به إلى بعض الطقوس الشعائرية، ومن ثم إلى التطهر الذي يجعله يتحاشى أفعاله السيئة، وفى بعض المجتمعات فان مرتكب الخطيئة لابد وأن يقدم كفارة، ويعتقد أحيانا أن تأثير الخطيئة سوف لن يقع فقط على مرتكبها ولكن يمتد هذا التأثير ليشمل المجتمع المحلى كله، وأن ذلك المجتمع يدنس بتلك الخطيئة وربما يتطلب الأمر إعدام المذنب أو طرده من المجتمع كفعل جمعي إزاء الكفارة وهنا نعود مرة أخرى الى الجزاء العقابي الفيزيقي.

ومن ثم فان مجتمعاً كمجتمع الفانتى يعتبر جرائم مثل الزنا بالمحارم أو القتل، أو تدنيس المقدسات، جرائم أو خطايا ضد الإلهة تجلب النحس على أفراد المجتمع كله، ولذلك فلابد من موت المذنب "إعدامه" لتجنب هذا النحس أو سواء الطالع بل أن الفانتى أنفسهم يذهبون الى ما هو أبعد من ذلك حيث يعتبرون أن هذه العقوبة المادية التى يوقعها المجتمع على الجانى ما هى الا وسائل ثانوية تهدف الى مساعدة القوى الغيبية على أداء وظيفتها بطريقة أسرع [٢٩] .

أما عن أنواع الاعتقاد التى تدخل تحت جزاءات الشعائر أو هذه الجزاءات الفائقة للطبيعة تمدنا بأساس ما يطلق عليه الجزاءات العقابية غير المباشرة، ومن ثم نجد فى بعض القبائل الأفريقية ان هناك تطبيقاً دائماً للعنة ضد فاعل الشر، وسواء تم معرفة هذا الشخص أم لا فانه لابد من إسقاط اللعنات عليه بواسطة من يملكون السلطة الروحية،واللعنة عادة يصاحبها طقوس وشعائر وبعض أفعال السحر حتى تكون مؤثرة، والاعتقاد السائد أن الشخص المذنب سوف يقع مريضاً ويموت، وفى كثير من المجتمعات الإفريقية فان الشخص المتهم بممارسة السحر أو جرائم أخرى يجبر على القسم أو يخضع للامتحان الالهى ما يسمى بالاورداليا، حيث يعتبر السحر العقابي جزاء من الجزاءات القانونية المعترف بها ويتم ممارسته تحت إشراف المجتمع فمثلاً عند الازاندى نجد أن رئيس الإقليم نفسه الذى ينتمي إليه المتهم، هو الذي يأمر بممارسة تلك الطقوس السحرية، فهذا النوع من السحر على حد قول " ايفا نز بريتشارد" أشرف أنواع السحر لأنه يقوم بدور القاضي كما انه يبحث عن الجاني ولابد أن يصل إليه ويقتله مهما بعد مكانه حتى ولو كان المجتمع نفسه لا يعرفه، ولذا فان الازاندى يلجئون إلى هذا السحر العقابي عادة حين يكون المذنب مجهولاً وحين تنقصهم الشواهد والأدلة على معرفته، ومع ذلك فان السحر العقابي لا يقوم بهذا الدور إلا إذا كانت هناك قضية عادلة، وإلا فانه يرتد إلى صدر صاحبة ويقتله، ولذلك فانه فى الحالات التى يطلق فيها المجني عليه السحر العقابي ليبحث عن جريمة ليقتله، ثم أمكن بعد ذلك الوصول إلى تسوية عادلة بين أطراف النزاع، فانه المجني عليه يحرص تماماً على أن يبطل مفعول هذا السحر حتى لا يرتد إليه حين لا يجد شخصاً مذنباً يوقع عليه العقوبة.

إذن.... فكأن القوى الغيبية أو الخفية التى يلجأ إليها المجتمع لتوقيع العقوبة على الأشخاص الخارجين على أنماط السلوك وقواعد الأخلاق والقوانين السائدة فيه ليست قوى عمياء، وإنما هي فى الأغلب قوى عاقلة إلى حد كبير، تعرف كيف تبحث عن الجاني وتوقع عليه العقوبة المناسبة، كما يمكن أن ترتد إلى صدر صاحبها إن كان ظالماً، وبالمثل فإنها لا تؤذى المذنب الذي كفر عن ذنبه أو جريمته، وهذا هو ما نجده بالنسبة للقسم أو حلف اليمين، فهو يحمل فى طياته العقوبة الملائمة لمن يحلف كذباً، وقد تمتد هذه العقوبة إلى أهل المذنب إذا حلف يميناً كاذباً(٣٠).

الخاتمة :

يتضح من خلال عرض الورقة البحثية أن الضبط الاجتماعي لا يوجد منعزلاً فى أدائه عن باقي أنساق البناء الاجتماعي، كما يوجد الكثير من علاقات التساند الوظيفي المتباينة التى تقوم بين الضبط الاجتماعي وباقي أجزاء البناء الاجتماعي، فحين ننظر إلى البناء الاجتماعي نجد أنفسنا أمام كل مترابط الأجزاء تقوم فيه النظم السياسية والاقتصادية والتنظيمات القرابية والحياة الشعائرية على نوع من الاعتماد المتبادل فى أدائها لدورها الوظيفي فى البناء الاجتماعي الكلى وأي انحراف فى أي نسق يقابله نوع من الضبط الاجتماعي سواء أكان من داخل الأسرة أو من المجتمع حسب نوع وطبيعة المخالفة أو الانحراف المرتكب ونظرة المجتمع له، وهذا يتطلب سلطة قوية تُمارس ضبطاً اجتماعياً يحدد الالتزامات والحقوق والواجبات والجزاءات فى حالة حدوث أي خلل وظيفي حتى يمكن الحفاظ على كيان البناء الاجتماعي.

ومما لاشك فيه أن التركيز على نسق واحد من أنساق البناء الاجتماعي يساعد فى ضبط طرق المعالجة ولكن يؤدى إلى اتخاذ نظرة أضيق فى دراسة السلوك الانسانى وإلى تقييد الدراسة فى فهم دور كلاً من المؤسسات السياسية والمعتقدات والعادات والتقاليد ونظم القرابة التى بتناقلها الإنسان عبر الأجيال عن طريق التنشئة الاجتماعية، كما يؤدى إلى إهمال السمات الجوهرية التى تميز السلوك الانسانى.

فمن خلال تناول الحياة القرابية لدى مجتمع الفانتى وجدت أن الفرد يتلقى التنشئة الاجتماعية الأولى بمعناه الأوسع من الطفولة إلى البلوغ من خلال الأب والأم، وهي تمثل وسيلة حيوية من وسائل الضبط الاجتماعي وذلك من خلال تعلم الأجيال الجديدة المعايير الاجتماعية السائدة فى المجتمع وعقوبات الخروج عليها، كما أنها تُلقن فى داخل نسق التباين والتدرج الاجتماعي، فالتعلم هنا نسق رئيسي للضبط الاجتماعي كمصدر اساسى للمعرفة.

علاوة على أن الحياة القرابية تلعب دوراً هاماً فى عملية الضبط الاجتماعي وتنظيم المناشط الدينية والاقتصادية عند الفانتى بمعنى إذا كان التوزيع القرابى يظهر كأساس للتوزيع السياسي فى الدولة فنجد أن أفراد الفانتى يُعاملون الزعيم كما لو كان أب لهم ويحاولون بوسيلة أو بأخرى أن يردوا نسبهم إليه ويعتبرون أنفسهم

أقارب له ويجب عليهم أن يعملوا لراحته وتقديم المساعدة فى أوقات الشدة، وهو كريماً معهم ويقدم لهم الهبات والهدايا، فالهبات والهدايا تعتبر وسيلة يستقطب بها الزعيم بها الزعيم حوله أكبر عدد من الإتباع الذين يدعمون مركزه وملكه، فالالتزام القرابى الذي يربط أفراد الفانتى بالملك يحقق نوعاً من الالتزام السياسي الذي لا تحققه علاقات السيطرة والقوة وحدها التى تربط بين الملك ورجال السلطة بصفة عامة.

أما عن عرض النظام القانوني عند الفانتى وعلاقته بالضبط الاجتماعي من خلال عرض الأساليب والوسائل الرسمية والغير رسمية التى يلجأ إليها المجتمع لتحقيق التوائم بين أعضائه، ومفهوم القانون من وسائل قهر وقسر لدى الفانتى وحق استخدامهم للمحافظة على البناء الاجتماعي، وأن فكرة الضبط الاجتماعي تتضمن فكرة التنظيم وفكرة التقييد بهدف التوصل إلى توافق سلوك أعضاء مجتمع الفانتى مع التقاليد والأعراف السائدة فيه، وهي تكون ذات أهمية كبرى فى أداء الجماعة لوظيفتها وبالتالي توافقها مع المجتمع كله .

أما عن التنظيم السياسي عند الفانتى أوضحت أن السلطة السياسية تقوم على التسلسل الهرمى بدء من رئيس القرية ثم حاكم الإقليم تسلسلاً حتى تصل إلى الملك، وإن سلطة الملك تعتمد على مكانته القرابية بجانب اعتمادها على مكانته السياسية والدينية، وتتميز بنوع من السلطة الزمنية والاقليمية وهو وحده يملك حق تعيين رؤساء المناطق وحكام الأقاليم كما يملك القوة الفيزيقية وقوة القهر والقسر فى تطبيق الأحكام التى يصدرها حيث يُعتبر القاضي الأعلى، وهو يُفوض حكام الاقاليم ورؤساء القرى ليقوموا بهذا الدور نيابة عنه داخل وحداتهم الاقليمية وهذا ما يعطى المشروعية للقرارات والأحكام التى يصدرها زعيم القرية أو حاكم الاقليم كوحدة من وحدات بناء اتحاد الفانتى، فمهمة القاضى داخل هذه الوحدات هى مساعدة المتنازعين للوصول لتسوية منازعتهم بالطرق التقليدية حتى وان استخدام قوة القسر والقهر الفيزيقي، وان لم ينجح فى التوصل لتسوية النزاع أو رفض أحد المتنازعين الحكم أو أستأنف الحكم بشكل أو بأخر فيصعد الأمر للمستوى الأعلى تباعاً حتى يصل إلى الملك، ويصبح الحكم نهائياً ومطلقاً ولا يجوز الاعتراض أو عدم التنفيذ وإن استدعى تنفيذه بالقوة الفيزيقية والردع على يد المحاربين، فكلمة الملك هي القانون.

أما عن الزعماء غالباً يكونوا من العائلة المالكة أو يرتبطون بها بصلات القرابة المختلفة، فالانتماء لجماعة قرابية معينة من الجماعات القرابية المتفضلة عند الفانتى يُحدد من مدى قدرة أعضائها على الوصول إلى مراكز السلطة والحكم، فالأمر مثلاً يحتلون مراكز سياسية ممتازة نظراً لانتمائهم إلى العائلة المالكة، وكلما كانت القرابة التى تربط بين الأمير والملك مباشرة وقريبة كلما أرتفع مركزه عن بقية الأمراء، وعادة ما يتخذ الملك من أقاربه الذين ينتشرون فى البلاد ممثلين له أو معاونين له فى الإدارة السياسية لولائهم له، وقد يرث هؤلاء الزعماء السياسيون مراكزهم عن أبائهم الذين سبق أن شغلوا هذه المراكز، ولكن بصفة عامة لا يعتمد الحصول على مراكز سياسية معينة حقوق الوراثة الشرعية، فقد لا يصل الوريث الشرعي إلى المركز الذي يؤهله له حق الوراثة إذا لم تؤهل هذا الشخص قدراته الشخصية وكفاءته على القيام بمسؤوليات هذا المركز حيث تتعدى الزعامة كل الحدود القرابية والإقليمية للجماعات السياسية المتمايزة بما يحقق صالح الدولة، ويتمتع الزعماء السياسيون أو أصحاب المراكز السياسية عند الافاندى بامتيازات ووجبات محددة تنشأ من تفويض الملك لهم ملتزمين بالقواعد العامة المنوط إليهم التى يصدرها الملك، ومهمتهم الأولى هي حفظ الأمن والسلام فى المناطق التى يعينهم فيها.

أما عن علاقة الحياة الأيديولوجية بالضبط الاجتماعي أتضح تأثير الطقوس والشعائر فى الحفاظ على تماسك البناء الاجتماعي، ومدى ولاء الكهنة للزعيم الملك وكيف أن الوحدات الاجتماعية الكلية تقوم على الوحدة الشعائرية التى تتعدى حدود القرابة والمصاهرة والإقليم لتجمع بين الأعضاء الذين كرسوا معاً وأصبحوا قادرين على القيام بوظائف معينة بغض النظر عن الجماعات القرابية والإقليمية التى ينتموا إليها، كما أتضح أيضاً أهمية الحياة الدينية فى إضفاء الوحدة والتماسك على البناء الاجتماعي، وبخاصة حين تضفى تلك المجتمعات نوعاً من القداسة على أرواح الأسلاف والاعتقاد بأن هذه الأرواح تُمارس قوة خارجية تُلقى الجزاء على الخارجين عن قواعد ونظم المجتمع دون أي تدخل من قبل المجتمع، أي أن الفعل نفسه يحمل الجزاء الذي يستحقه صاحبه.

الهـــوامـــش

١. أحمد أبو زيد, البناء الاجتماعي، مدخل لدراسة المجتمع، الجزء الثاني الأنساق, المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٦٧، ص ص: ٤١٦-٤١٧.

٢. حسن الساعاتي، علم الاجتماع القانوني، الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٦، ص ص : ٤١٨-٤١٩

٣. عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص: ٤١٨

٤. أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي، الأنساق، مرجع سابق، ص ص : ٤١٩-٤٢٠

٥. لوس مير، الانثروبولوجيا الاجتماعية، ترجمة علياء شكري و آخرون، ط١، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ١٩٨٨، ص : ٤٩

وأنظر أيضاً: قبارى محمد إسماعيل , راد كليف براون – رائد و مؤسس علم الاجتماع و الانثروبولوجيا بجامعات كامبردج و أكسفورد و شيكاغو و سدنى, منشأة دار المعارف , دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٧، ص ص : ٩-١١

٦. بوتومور، تمهيد فى علم الاجتماع، دار المعارف ط٢، القاهرة، ١٩٧٢، ص ص :٣١-٣٧

٧. أحمد أبو زيد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، دار المعارف، ط١، القاهرة، ١٩٨٢، ص ص :٤١١-٤١٢

8. Wirth . E., 1985, Ideological Aspects of social Disorganization , American Review , pp: 476-483

وأنظر أيضاً: أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي، الأنساق، مرجع سابق.

And see also: Roucek,J.S.(1962), Social control, Van Nostrand, new york.

9. Arthin kwame, 1976, The Strucyure of Greater Ashanti, Journal of African History , Cambridge, Vol «7», no»1», pp: 56-58

And see also:Ray, Donald, 1986, politics, Economics and society , Boulder, Colorado, Lynne Rienner, new york.

10. Douglas, R, (1992), Staying Poor,Ghana Political Economy 1950-1990, Pergamon, Nww York, pp»11-12

11. Agbodeka,France,(1993), An Economic History of Ghana from the Earliest Times, Ghana universities Press ,Legon, pp:119-121 And see also:

Mc.Carthy, Arnolds, and Eileen, David, (1994), Africa Human Rights and The Global System , in R. penna and Debra Joy Cruz Sobrepena(eds), The Political Economy of Human Rights in a Changing World , Greenwood Press, London.

12. Ibid, p: 122-

13. Busia, K.A,(1958), The Position of The chief in The Modern Political System of Ashanti, Oxford University Press, London, pp: 95-96 , And see also:

Douglas, R. (1992), Staying Poor,Ghana Political Economy 1950-1990, Pergamon, New York.

14. Stone, Linda,(2000), Kinship ang Gender, New Directions in Anthropological Kinship, Westview Press , Harper-Collins Boulder,pp: 300-301

    And see also: Buren, Linda Van,(2002), Economy Ghana in Africa South of The Sahara 2002, Europa Publication, London.

15. Roucek, J.S. and (ed), (1962), Social Control , N.Y,pp: 121-122

    And see also:

    Agyei, William K. A., Richard B. Biritwum, Gladys A. Ashitey and Robert B. Hill. (2000)., Sexual Behaviour and Contraception among Unmarried Adolescents and Young Adults in Greater Accra and Eastern Regions of Ghana. Journal of Biosocial Science, 32(4):485-512

    و أنظر أيضاً: أحمد أبو زيد, البناء الاجتماعي , مرجع سابق.

١٦.أحمد أبو زيد , مرجع سابق, ص ص :٤٤٦-٤٤٨

17. Oswalt Wendell H, (1972), Other people Other Customs, University of California, Los Angeles, pp: 134-135, And see also:

    Contraception among Unmarried adolescents and young adults in Greater Accra and Eastern Regions of Ghana. Journal of Biosocial Science, 32(4):485-512

    and see also: Greene.B.,(1998), The Institution of Woman- Marriage in Africa, A Cross- Cultural Analysis Ethnology.

18. Ray,Donald I,(1998), Chief- State Relation in Ghana, Hamburg , London , pp:304-306-

19. Kwesi. Yankah,(1995), Speaking For the Chief Okyeame and the Politics of Akan Royal oratory, Indiana university Press, New york, pp: 187-188

    And see also:Hyden, Goran,(1992), Governance and Politics in Africa , Micheal Bratton(ed), Boulder, Colorado, Lynne Rienner, New york.

20. Wilks.Ivor.G,(1993), Forests of Gold, « in Essays on The Akan and The Kingdom of Asante,Athens ,Ohio University Press, new York, pp: 98-99

    And see also: Arthin.Kwame,(1976), The Structure of Greater Ashanti,»Journal of African History, Cambridge, Vol7.

21. Mc.Caskie.Thomas,(1986), Komfo Anokye of Asante, in History African Society ,» Journal of African History , 27 no2,cambritge, London,pp: 315-321

    And see also:

    Mc.Caskie, Thomas,(1995), State and Society in Precolonial Asante, Cambridge University Press, London.

22. Ibid, p:324

٢٣. - محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص: ٤١٨

And see also: E.Adriaan,B.,(1999), African Chieftaincy in a New Socio in Political Landscape, Lit Hamburg.

24. Mbiti, Jobns,(1991), African Traditional Religions, In Jacob kolupona(ed) Paragon House, New York, pp: 40-42

And see also: Ken Agyeman Attafuah, 2008,Fighting Armed Robbery in Ghana, Justice & Human Rights Institute.

25. Parish, jane,(1999), The Dynamics of Witchcraft and in Digenous Shrines Among The Akan, In Journal of The International African Institute Africa, vol69,no3,London,pp:429-431

And see also: Benson, Janie. 2005. Evaluating abortion-care programmes: old challenges, new directions. Studies in Family Planning, 36(3):189-202.

26. Borghi, Josephine, Kara Hanson, Charles Adjei Acquah, Gatien Ekanmian, Veronique Filippi, Carine Ronsmans, Ruari Brugha, Edmund Browne and Eusebe Alihonou. 2003. Costs of near miss obstetrical complications for women and their families in Benin and Ghana,

Poilcy and Planning, 18:383-90

And see also: Ramatu M. Al-Hassan, 2007, Regional Disparities in Ghana:

Policy Options and Public Investment Implications, International Food Policy Research Institute Development Strategy and Governance Division, , University of Ghana, Xinshen Diao.

٢٧.أحمد أبو زيد, الجزء الثاني –الأنساق, مرجع سابق, ص: ٥٣٨-٥٣٩

And see also: Ramatu M. Al-Hassan, 2007, Regional Disparities in Ghana:

Policy Options and Public Investment Implications, International Food Policy Research Institute Development Strategy and Governance Division, , University of Ghana, Xinshen Diao

٢٨.المرجع السابق, ص ص: ٥٣٩-٥٤٠

29. Hobel, E.A.(1964), The Law of Primitive Man, op.cit, pp259-260, And see also:

Mc.Carthy.Arnolds, and Eileen.David, (1994), African Human Rights and The Global System , in R.Penna and Debra Joy Cruz Sobrepena(eds), The Political Economy of Human Rights «in Changing Worjd.Westport Connecticut, Greenwood Press, London.

٣٠.أحمد أبو زيد , الأنساق , مرجع سابق, ص ص : ٥٤٠-٥٤٤

قائمة المراجع

١- المراجع باللغة الأجنبية:

1- Agbodeka،France،(1993)، An Economic History of Ghana from the Earliest Times، Ghana universities Press،Legon، pp:119-121

2- Agyei، William K. A.، Richard B. Biritwum، Gladys A. Ashitey and Robert B. Hill. 2000. Sexual behaviour and contraception among unmarried adolescents and young adults in Greater Accra and Eastern Regions of Ghana. Journal of Biosocial Science، 32(4):485-512

3- Arthin kwame، 1976، The Structure of Greater Ashanti، Journal of African History، Cambridge، Vol «7»، no»1»، pp: 56-58

4- Benson، Janie. 2005. Evaluating abortion-care programmes: old challenges، new directions. Studies in Family Planning، 36(3):189-202

5- Borghi، Josephine، Kara Hanson، Charles Adjei Acquah، Gatien Ekanmian، Veronique Filippi، Carine Ronsmans، Ruari Brugha، Edmund Browne and Eusebe Alihonou. 2003. Costs of near miss obstetrical complications for women and their families in Benin and Ghana، Poilcy and Planning.

6- Busia، K.A،(1958)، The Position of The chief in The Modern Political System of Ashanti، Oxford University Press، London، pp: 95-96

7- Buren، Linda Van،(2002)، Economy Ghana in Africa South of The Sahara 2002، Europa Publication، London.

8- contraception among unmarried adolescents and young adults in Greater Accra and Eastern Regions of Ghana. Journal of Biosocial Science، 32(4):485-512.

9- Douglas، R، (1992)، Staying Poor،Ghana Political Economy 1950-1990، Pergamon، Nww York، pp”11-12

9- E.Adriaan،B.،(1999)، African Chieftaincy in a New Socio in Political Landscape، Lit Hamburg.

10- Greene.B.،(1998)، The Institution of Woman- Marriage in Africa، A

Cross- Cultural Analysis Ethnology.

11- Hobel، E.A.(1964)، The Law of Primitive Man، op.cit، pp259-260.

12- Hyden، Goran،(1992)، Governance and Politics in Africa، Micheal Bratton(ed)، Boulder، Colorado، Lynne Rienner، New york.

13- Ken Agyeman Attafuah، 2008،Fighting Armed Robbery in Ghana،

Justice & Human Rights Institute.

14- Kwesi. Yankah،(1995)، Speaking For the Chief Okyeame and the Politics of Akan Royal oratory، Indiana university Press، New york.

15- Mbiti، Jobns،(1991)، African Traditional Religions، In Jacob kolupona(ed) Paragon House، New York، pp: 40-42.

16-Mc.Carthy.Arnolds، and Eileen.David، (1994)، African Human Rights and The Global System، in R.Penna and Debra Joy Cruz Sobrepena(eds)، The Political Economy of Human Rights "in Changing Worjd.Westport Connecticut، Greenwood Press، London.

17- Mc.Caskie، Thomas،(1995)، State and Society in Precolonial Asante، Cambridge University Press، London.

18- Mc.Caskie.Thomas،(1986)، Komfo Anokye of Asante، in History African Society،" Journal of African History، 27 no2،cambritge، London،pp: 315-321.

19- Oswalt Wendell H،(1972)، Other people Other Customs، University of California، Los Angeles.

20- Parish، jane،(1999)، The Dynamics of Witchcraft and in Digenous Shrines Among The Akan، In Journal of The International African Institute Africa،vol69،no3،London،pp:429-431

21- Ramatu M. Al-Hassan، 2007، Regional Disparities in Ghana: Policy Options and Public Investment Implications، International Food Policy Research Institute Development Strategy and Governance Division،، University of Ghana، Xinshen Diao.

22- Ray،Donald I،(1998)، Chief- State Relation in Ghana، Hamburg، London،pp:304-306

23- Ray، Donald، 1986، politics، Economics and society، Boulder، Colorado، Lynne Rienner، new york.

24- Roucek،J.S.(1962)، Social control، Van Nostrand، new york.

25- Stone، Linda،(2000)، Kinship ang Gender، New Directions in Anthropological Kinship، Westview Press، Harper-Collins Boulder،pp: 300-301

26- Wilks.Ivor.G،(1993)، Forests of Gold، " in Essays on The Akan and The Kingdom of Asante،Athens،Ohio University Press، new York، pp: 98-99

27- Wirth . E.، 1985، Ideological Aspects of social Disorganization، American Review، pp: 476-483

٢- المراجع باللغة العربية:

١- أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي، مدخل لدراسة المجتمع، الجزء الثاني الأنساق، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٦٧.

٢- أحمد أبو زيد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، دار المعارف، ط١، القاهرة، ١٩٨٢.

٣- بوتومور، تمهيد فى علم الاجتماع، دار المعارف، ط٢، القاهرة، ١٩٧٢

٤- حسن الساعاتي، علم الاجتماع القانوني، الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٦،

٥- عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦

٦- قبارى محمد إسماعيل، راد كليف براون – رائد ومؤسس علم الاجتماع والانثروبولوجيا بجامعات كامبردج وأكسفورد وشيكاغو وسدنى، منشأة دار المعارف، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٧

٧- لوس مير، الانثروبولوجيا الاجتماعية، ترجمة علياء شكري وآخرون، ط١، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ١٩٨٨

٨- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦